

اتفاقية مكة للدفاع المشترك: الأمن المنتج إقليمياً بدل «المستورد»

بروفيسور عوض سليمية*

الملخص

على إحداث تغيير في ميزان القوة الإقليمي، ودفع إسرائيل لإعادة حساباتها السياسية، إلى جانب توسيع هامش المناورة الدبلوماسية والسياسية أمام الدول التي تدعم الحقوق الفلسطينية. باستخدام منهج التحليل الوصفي النوعي، خلصت الدراسة إلى أن نجاح اتفاقية مكة سيتوقف على قدرة الأطراف الثلاث على الانتقال من الالتزام السياسي إلى إنتاج الردع الفعلي على الأرض. **الكلمات المفتاحية:** اتفاقية مكة للدفاع المشترك، الأمن القومي العربي، السعودية، تركيا، باكستان، فلسطين، الأمن الإقليمي.

Keywords: Mecca Joint Defence Agreement, Arab national security, Saudi Arabia, Turkey, Pakistan, Palestine, Regional security

تنطلق هذه الورقة من فرضية رئيسة مفادها؛ أن أهمية اتفاقية مكة للدفاع المشترك لا تنحصر في تحولها الفوري إلى تحالف عسكري على غرار حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بل تكمن في كونها نواة محتملة يمكن البناء عليها لإعادة تشكيل الأمن الإقليمي، على أسس تقوم على الاعتماد المتبادل والقدرة الذاتية بدلاً من «الأمن المستورد». يجادل الباحث في هذه الورقة، بأن غياب الإشارة إلى القضية الفلسطينية في نص الاتفاقية لا يعني بالمطلق إخراج فلسطين من سياق هذا التحالف. على النقيض من ذلك، فإن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقية بالنسبة للقضية الفلسطينية تكمن في قدرتها المتوقعة

* باحث في العلاقات الدولية.

١:١ المقدمة

تنص على أي آلية مباشرة للدفاع العسكري عن الفلسطينيين. لهذا فإن وصف هذه الاتفاقية بأنها «اتفاقية دفاع عن فلسطين» يعد تجاوزاً لما ورد في نصوصها. غير أن تأثيرها غير المباشر على القضية الفلسطينية قد يكون بالغ الأهمية، خاصة إذا ساهمت في تغيير موازين القوة والردع على الصعيد الإقليمي، وأعادت صياغة طبيعة العلاقة بين إسرائيل والدول الإسلامية الكبرى.

٢:١ الإطار الاستراتيجي

يأتي الاتفاق بين الدول الفاعلة الثلاث في ظل تصاعد التوترات بين تركيا وإسرائيل من جهة؛ والهجمات الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية. على مستوى العلاقات الثنائية، يُبرز هذا الاتفاق مدى التحول الإيجابي الذي طرأ على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا نحو التقارب والشراكة، بعد أن كانت متوترة للغاية قبل بضع سنوات فقط (Fraser & Ahmed, 2026). على هذا النحو، تكتسب الاتفاقية أهمية إضافية من طبيعة الدول الثلاث. فالسعودية تمثل القوة الاقتصادية والمالية والسياسية الأبرز في الخليج العربي، وبعداً روحياً لأكثر من ملياري مسلم، وتركيا تمتلك قاعدة صناعية وعسكرية متقدمة وجيشاً كبيراً، في حين تمتلك باكستان خبرة عسكرية واسعة وتُعد الدولة الإسلامية الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية معلنه. وبذلك تجمع الاتفاقية بين المال والطاقة والموقع الجيوسياسي من جهة، والقدرة الصناعية والتكنولوجية

شهد النظام الأمني في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً من نمط يستند بشكل رئيس إلى القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى نمط أكثر تعقيداً تتشابك فيه التحالفات الثنائية، والتكتلات الإقليمية، والشراكات الدفاعية، والميل نحو استغلال مصادر القوة الوطنية. وقد تسارعت هذه العملية بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٦، مع اتساع نطاق الصراع الإقليمي الناجم عن الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، واستهداف عدد من الدول العربية بالصواريخ والطائرات المسيرة، وتهديد سلاسل الإمداد والتوريد عبر مضيق هرمز وباب المندب.

نظراً لتشكك دول الخليج في دور الولايات المتحدة كضامن حقيقي للأمن الإقليمي، وقعت كل من السعودية وتركيا وباكستان اتفاقية مكة للدفاع المشترك في السابع من آب ٢٠٢٦. كان من أهم بنودها أن «أي هجوم مسلح يطال إحدى هذه الدول يُعتبر هجوماً عليها جميعاً» (Saudi Press Agency, 2026). وشددت تركيا وباكستان على أن الاتفاقية ذات طابع دفاعي، وليست موجهة رسمياً ضد دولة بعينها (Associated Press, 2026). ومع ذلك، فإن قرار توقيع الاتفاق في هذا الوقت لا يمكن فصله عن ديناميكيات المشهد الجيوسياسي في المنطقة. تزداد هذه المسألة أهمية عندما نربط الاتفاقية بالقضية الفلسطينية. فالنصوص العلنية لهذه الاتفاقية لا تدرج فلسطين كطرف فيها، ولا

والعسكرية من جهة ثانية، والقدرة النووية والخبرة العملياتية من جهة ثالثة. وصف وزير الخارجية التركي فيدان عنصر الدفاع المتبادل في الاتفاق بأنه «مماثل من الناحية الفنية» لشرط الدفاع الجماعي الوارد في المادة الخامسة من ميثاق حلف الناتو (Reuters, 2026).

في هذا السياق، أشار أحد الباحثين في مركز Chatham House إلى اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين باكستان والسعودية العام الماضي ٢٠٢٥؛ بالقول: إن الشرق الأوسط يتجه نحو هندسة أمنية هجينة، حيث لم تعد التحالفات تُبنى على الاصطفاف الأيديولوجي بل على إدارة المخاطر المشتركة (Chatham House, 2025). ومع أن الاتفاق متواضع في نطاقه، فإنه ينطوي على تداعيات أعمق على النظام الإقليمي. فالاتفاق يوفر للمملكة العربية السعودية وسيلة أخرى لتنويع وتعزيز بنيتها الأمنية والدفاعية، ويمنحها نفوذاً في أي تعاون مستقبلي مع طهران بشأن الأمن الإقليمي، ويقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة. أما بالنسبة لأنقرة، فقد يؤدي الاتفاق إلى دعم مالي وسوق ضخمة لتقنياتها الصناعية الدفاعية، في حين يمكن لإسلام أباد أن تستفيد من الدعم الاقتصادي السعودي وتضع نفسها كلاعب نشط ومسؤول في الشرق الأوسط (Abou-douh, 2026).

ومع ما تحمله هذه الاتفاقية من أهمية، فإن ذلك لا يعني تلقائياً أنها قد تحولت إلى تحالف عسكري مكتمل الأركان. فالفرق بين معاهدة

ذات طابع سياسي وتحالف عسكري قابل للتطبيق العملي يتمثل في عناصر رئيسة مثل وجود قيادة مشتركة، والتخطيط العملي المنظم، والقواعد العسكرية الموحدة، وشبكات الإنذار المبكر، وقواعد الاشتباك الواضحة، إلى جانب التمويل والتدريب والقدرة على اتخاذ قرار جماعي سريع.

وتضفي هوية الأطراف على هذا الترتيب أهمية قانونية واستراتيجية خاصة. لا تزال تركيا عضواً في حلف الناتو، وهي ملزمة بالفعل بمعاهدة شمال الأطلسي. وتمتلك باكستان أسلحة نووية، لكنها ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أن المملكة العربية السعودية طرف في المعاهدة دون أن تمتلك أسلحة نووية. وبالتالي، فإن علاقتهما الدفاعية الجديدة تثير تساؤلات محددة بشأن تدخل الالتزامات التعاهدية، والدفاع الذاتي الجماعي، والردع، والأهمية القانونية للقدرة النووية الباكستانية. ولا يمكن حل أي من هذه التساؤلات بمجرد وصف الاتفاق بأنه تحالف (Santos, 2026) لهذا السبب، فإن السؤال الجوهرى لا يتمحور حول ما إذا كانت السعودية وتركيا وباكستان قد وقعت اتفاقية دفاعية، بل حول ما إذا كانت هذه الاتفاقية قادرة على التحول من مجرد التزام سياسي إلى بنية أمنية إقليمية قابلة للحياة والاستمرار.

في حقل العلاقات الدولية؛ يمكن النظر إلى اتفاقية مكة من خلال ثلاثة مداخل رئيسة، هي نظرية توازن القوى، ونظرية التحالفات، إلى

يمكن لدولة واحدة أن تفرض نفوذها دون أن تتعرض لرد فعل مضاد. وفهم هذا المفهوم ضروري لفهم كل شيء بدءاً من التنافسات خلال الحرب الباردة وصولاً إلى الصراع الحالي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (Polisci, Institute, 2025).

٢:١:٢ نظرية التحالفات Alliance theory

تُعدّ نظرية التحالف نموذجاً اجتماعياً أنثروبولوجياً يُقدّم رؤى ثاقبة حول كيفية تشكيل التحالفات والحفاظ عليها بين الأفراد والجماعات والدول. وهي تُوفّر إطاراً لفهم ديناميكيات العلاقات الاجتماعية عبر مختلف المستويات، بدءاً من التفاعلات الصغيرة بين أفراد الأسرة وصولاً إلى الدبلوماسية الدولية واسعة النطاق (Cassar, 2024). ويجادل (Dar, etal, 2018)؛ بأن التحالفات تحتل مكانة بالغة الأهمية في دراسة السياسة الدولية. ويُعد تشكيل التحالفات أداة حيوية في إدارة شؤون الدولة. فهي تساعد الدول، في عالم يسوده مبدأ «المساعدة الذاتية»، على تعزيز قدراتها، وبالتالي الحفاظ على أمنها وبقائها في النظام الدولي الذي يسوده الفوضى. ويرى (Walts, 1985)، أن فكرة انضمام الدول إلى التحالفات لتجنب هيمنة القوى الأقوى هي جوهر نظرية توازن القوى التقليدية. ووفقاً لهذه الفرضية، تنضم الدول إلى التحالفات لحماية نفسها من دول أو ائتلافات تمتلك موارد متفوقة قد تشكل تهديداً لها. ويضيف، تتمثل الاستراتيجية الأكثر أماناً في

جانب مفهوم الأمن الجماعي. فمن وجهة النظر الواقعية، لا تنشأ التحالفات في الغالب نتيجة التقارب القيمي وحده، بل تنبثق بالأساس من إدراك الدول وجود مصالح مشتركة أو تهديدات متبادلة. وقد أشار كيسنجر في تحليلاته إلى أن التحالفات في منطقة الشرق الأوسط كثيراً ما تتسم بالطابع التكتيكي بدلاً من الأسس الأيديولوجية؛ وأن الدول واللاعبين الجدد في منطقة الشرق الأوسط بعد اندلاع ما يسمى «ثورات الربيع العربي» لن ينتظروا تعليمات من واشنطن (Kissinger, 2012).

٢:١:١ نظرية توازن القوى

Balance of Power Theory

وفقاً لموسوعة Britannica؛ يُقصد بتوازن القوى في العلاقات الدولية، موقف وسياسة دولة أو مجموعة دول لحماية نفسها من دولة أو مجموعة دول أخرى، وذلك بموازنة قوتها مع قوة الطرف الآخر. ويمكن للدول اتباع سياسة توازن القوى بطريقتين: إما بتعزيز قوتها، مثلما هو الحال عند الانخراط في سباق تسلح أو في التنافس على الاستحواذ على الأراضي؛ أو بإضافة قوة دول أخرى إلى قوتها، مثلما هو الحال عند تبني سياسة التحالفات. تركز هذه النظرية بقوة إلى التقاليد الواقعية، وتدفع بأن السلام والنظام في النظام الدولي لا يتم الحفاظ عليهما بالنوايا الحسنة أو القانون الدولي، بل من خلال توازن دقيق للقوى بين الدول المتنافسة. فعندما تكون القوة موزعة بشكل متساوٍ تقريباً، لا

إنشاء التحالفات إلى أولئك الذين لا يستطيعون السيطرة بسهولة على حلفائهم، وذلك لتجنب الخضوع لسيطرة أولئك القادرين على ذلك.

٢:١:٣ نظرية الأمن الجماعي

Collective security theory

إن عبارة «الأمن الجماعي» ليست مصطلحاً فنياً في القانون الدولي. فهي تنتمي بشكل أكبر إلى مجال العلاقات الدولية، حيث يمكن التمييز بين «نظام الأمن الجماعي» والتحالفات العسكرية، وكذلك «الحكومة العالمية». فالتحالفات العسكرية غالباً ما تهدف إلى الدفاع ضد دول ثالثة، في حين أن «الحكومة العالمية» تنطوي على درجة أكبر بكثير من التكامل. وقد وُصف الأمن الجماعي بأنه «نظام، إقليمي أو عالمي، تقبل فيه كل دولة في النظام بأن أمن إحداها هو شأن الجميع، وتوافق على المشاركة في رد جماعي على التهديدات التي تستهدف السلام وانتهاكاته» (Lowe, et al. 2008).

بعبارة أخرى، يقوم مفهوم الأمن الجماعي على فكرة أساسية، جوهرها أن أي اعتداء يقع على دولة عضو لا يمثل خطراً عليها وحدها، بل يُعتبر تهديداً يمس جميع الأعضاء الآخرين. وهذه الفكرة ليست حديثة العهد في السياق العربي؛ في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وقعت سبع دول عربية، هي مصر والأردن وسورية والعراق والسعودية ولبنان واليمن، على «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي». وتضمنت المعاهدة ١٣ بنداً، من بينها تأكيد أن «أي عدوان

على أي دولة موقعة يُعتبر عدواناً على بقية الدول»، وأي «مساس بدولة عضو في المعاهدة يُعتبر مساساً صريحاً ببقية الدول الموقعة عليها»؛ وفقاً لموقع العربي الجديد. لكن مثلما هو معروف فالأزمة ليست في النصوص إنما في عدم توفر إرادة سياسية جاهزة لترجمة الأقوال إلى أفعال وتحويل النصوص إلى أدوات تنفيذ على الأرض.

من الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تربطها اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان منذ أيلول ٢٠٢٥، ومع الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٠. وعلى أرض الواقع، لم يترجم أي من هذه الاتفاقيات إلى نوع الاستجابة المرتبطة بالمادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي حين أن باكستان وتركيا قد تحشدان بعض الدعم الأمني الجديد رداً على التهديدات الصادرة من إيران أو الحوثيين نتيجةً للاتفاقية – فقد أرسلت باكستان بالفعل بعض القوات وأنظمة الدفاع الجوي إلى المملكة العربية السعودية – إلا إنه من غير المرجح أن يشكل هذا الدعم نقطة تحول، وسيكون مرتبطاً بشكل كبير بالسياق المحدد. وعلى وجه الخصوص، أكد المسؤولون الباكستانيون أن اتفاقية عام ٢٠٢٥ لم تتضمن مظلة نووية (Ya libnan, 2026). يجادل علماء النظرية الواقعية بأن التحالفات لا تنشأ عادةً استناداً إلى التشابه القيمي وحده أو التطابق الكامل في المصالح، بل تنبثق من إدراك الدول وجود مصالح استراتيجية مشتركة

فاعلين موالين لإيران في المنطقة أسهمت هجماتهم على البنية التحتية للدول العربية في تهديد الأمن القومي وإلحاق ضرر اقتصادي كبير بهذه الدول، وأظهرت الحرب هشاشة الحالة الأمنية للممرات المائية التي تشكل شرايين حياة الدول. هذه الدول المتضررة في مجموعها، باتت تنظر إلى تعثر سلاسل الإمداد والتوريد وحالة عدم الاستقرار في باب المندب، البحر الأحمر؛ بحر العرب ومضيق هرمز؛ على أنه ليس مجرد أزمة عابرة يمكن حلها بسهولة بالنظر لتمسك أطراف الصراع كل بمواقفه؛ بل أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لأمن واستدامة اقتصادها على المدى البعيد.

٣:١:١ التحولات الخطيرة في البيئة الأمنية

منذ عام ٢٠٠٣، شهد الشرق الأوسط صعوداً ملموساً للنفوذ الإيراني وتراجعاً تدريجياً للنظام الإقليمي العربي. وقد ساهم «الربيع العربي» في تسريع انهيار العديد من هياكل السلطة الراسخة، وفتح الباب أمام توسع أدوار تركيا وإيران وإسرائيل وأطراف دولية أخرى (Gew Strategic Web, 2026). في هذا السياق، فإن الحرب بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد مواجهة عسكرية في التاريخ الطويل للصراعات في الشرق الأوسط. بل تمثل نقطة تحول تاريخية محتملة قد تمهد الطريق لظهور نظام إقليمي جديد. فالحروب الكبرى لا تُقاس فقط بالدمار الذي تسببه أو القدرات

أو تهديدات تتقاسمها. لهذا، يمكن أن تتشكل التحالفات حتى بين دول تختلف في أنظمتها السياسية وأولوياتها الخارجية، وذلك عندما يصبح التعاون أكثر جدوى من العمل الفردي. وتنطبق هذه القاعدة إلى حد كبير على اتفاقية مكة. إذ إن السعودية وتركيا وباكستان لا تمتلك أجندة متطابقة في جميع الملفات، لكنها تتقاطع في عدد من المصالح الاستراتيجية، منها الحفاظ على السيادة، ومنع امتداد الصراع الإيراني الإسرائيلي الأميركي إلى أراضيها ومصالحها، وحماية الممرات البحرية ومصادر إمداد الطاقة؛ وتوسيع هامش القرار الوطني المستقل؛ إلى جانب أهمية دعم القضية الفلسطينية. بالتالي، فإن اتفاقية مكة ليست المرة الأولى التي تُطرح فيها فكرة الدفاع الجماعي في المنطقة، لكن الجديد فيها يتمثل في تركيبها السياسي والاستراتيجي وآلياتها المحتملة وأنها تجمع دولة عربية ودولتين وإسلاميتين ذاتي ثقل إقليمي ودولي. هذه الاتفاقية في مجملها هي ترجمة للانتقال من الأمن المستورد إلى الأمن المنتج إقليمياً.

٣:١:٢ دوافع الإعلان

جاءت هذه الاتفاقية في توقيت مدروس بعناية، خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي تعصف بالمنطقة العربية والإقليم عموماً، بفعل الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، التي أسهمت في إعادة تشكيل تصورات التهديد بشكل شامل في المنطقة، خاصة مع دخول

العسكرية التي تُظهرها، بل بقدرتها على إحداث توازنات في القوى وخلق حقائق سياسية واستراتيجية جديدة تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من ساحة المعركة.

ضمن هذا التصور، يمكن النظر في الانتقال من مفهوم الأمن التقليدي إلى الأمن متعدد الأبعاد على أنه من أبرز الدوافع لتوقيع اتفاقية مكة. فالتهديدات في الحروب الحديثة لم تعد محصورة في الجيوش النظامية والاسلحة التقليدية فقط، بل باتت تشمل مجموعة أوسع من المخاطر مثل الصواريخ الفرط صوتية، والطائرات المسيّرة التقليدية والطائرات العاملة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب الهجمات السيبرانية، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية والبنية التحتية وممرات الاختناق المائي. وأصبحت الطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية جزءاً مهماً من المشهد التهديدي، وهو ما تؤكد أحداث الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب على (إيران، سورية، لبنان، قطاع غزة، اليمن).

في هذا السياق، أظهرت الهجمات التي شهدتها عدد من الدول العربية خاصة الخليجية هذا العام بوضوح أن امتلاك أحدث أنظمة الدفاع الوطني والرادارات الحديثة لا يوفر بالضرورة الحماية الكاملة للمنشآت والبنية التحتية، بل أصبح من الأهمية بمكان العمل على إنشاء شبكة إنذار مبكر مشتركة، إلى جانب نظام دفاع جوي وصاروخي إقليمي متكامل. وهو ما كان حاضراً على طاولة نقاش

فريق العمل الخليجي المشترك المنعقد في الكويت بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٦، بحضور مختصين من القوات المسلحة بدول مجلس التعاون (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠٢٦).

٢:١:٢ مراجعة الاعتماد على المظلة

الأمنية الأميركية

ينبغي النظر إلى هذا الاتفاق باعتباره نقطة تحول في الفلسفة الأمنية لدول المنطقة، من الاعتماد على مظلة قوة خارجية واحدة/ الأمن المستورد، إلى شبكة من الشراكات الإقليمية القادرة على توزيع المخاطر وتعظيم الردع «الأمن الوطني». أشار تقرير نشره موقع Mid-East Monitor بتاريخ ٧ آب ٢٠٢٦، إلى أن «اتفاق مكة»، الذي تم توقيعه في ٧ آب، قد لا يكون الخطوة الأولى في سلسلة التحركات التي بدأت الدول الرئيسة في المنطقة اتخاذها، وأن هناك المزيد من التحولات الاستراتيجية المهمة. تقول El-Husseini مع أن التحديات التي تواجه دول المنطقة ليست جديدة، فإنها اشتدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولا شك في أن الحرب الإسرائيلية على غزة، وتوسعها لتصبح حرباً أميركية إسرائيلية على إيران، قد شكّلت الدافع الأهم لدول المنطقة لإعادة النظر في حساباتها الاستراتيجية الخارجية، وأدوارها، ومكانتها داخل المنطقة.

أدى تراجع الثقة في «المظلة الأميركية» إلى أن يصبح شعار «تنويع الشراكات الأمنية» شائعاً في التعليقات السعودية الأخيرة. كانت الشراكات

السياسية. ويرى Widdershoven، أن هذا الاتفاق لا يُعد تحالفاً معادياً لأميركا بقدر ما هو «بوليصة تأمين لما بعد الاعتماد». فالدول الثلاث لا تزال ترتبط بعلاقات استراتيجية مع واشنطن، وإن كان بدرجات متفاوتة. لكن السنوات الأخيرة خاصة مع دخول ترامب البيت الأبيض في شباط ٢٠٢٥ واعتماد مبدأ «أميركا أولاً»، أثّرت تساؤلات حول مدى استعداد واشنطن لتحمل الأعباء الأمنية اللازمة للدفاع عن حلفائها في العالم. لهذا السبب، قد تمثل هذه الاتفاقية محاولة لبناء قدرات دفاعية مستقلة إلى حد ما؛ لا أن تحل محل العلاقة مع واشنطن، وهو ما يعرف في الأدبيات الأكاديمية باستراتيجية التحوط.

٣:١:٣ حفظ الاستقرار والتوازن

يرى العديد من الباحثين والسياسيين، أن هذا الاتفاق ليس تحالفاً على غرار حلف الناتو، ولا يشير إلى تشكيل كتلة إقليمية جديدة مستقلة. لكن هذا لا يعني أنه يفتقر إلى الأهمية. بالنسبة للرياض، يعزز هذا الاتفاق نفوذها في الوقت الذي تتعامل فيه مع إيران «المتعجرفة» وتواجه حدود الردع الأمريكي المتناقص في المنطقة. ومن خلال نسج شبكة من الشراكات، ستكون الرياض أكثر قدرة على توقع التهديدات الإقليمية المتغيرة مقارنة بالاعتماد على شريك أو كتلة واحدة. في الوقت نفسه، تستغل الرياض هذه الفترة المضطربة لتأكيد ريادتها الإقليمية؛ عبر إعلان توقيع اتفاقية أمنية جديدة مع قوة

غير الأميركية موجودة قبل الحرب، لكن الصراع الأخير جعلها أكثر بروزاً. على سبيل المثال، تعمل وحدات «سكاي سابر» البريطانية وأفراد من «المدفعية الملكية» في المملكة منذ ربيع عام ٢٠٢٦، كجزء من انتشار بريطاني أوسع نطاقاً في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية. وتمركزت بطارية صواريخ «باتريوت» يونانية بالقرب من ينبع منذ عام ٢٠٢١، وقامت مراراً وتكراراً باعتراض صواريخ وطائرات مسيرة كانت تستهدف مصافي النفط في البحر الأحمر، بما في ذلك عملية اعتراض أكدتها مصادر أمنية يونانية في تموز. ومنذ توقيع اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المتبادل بين السعودية وباكستان (SMDA) في أيلول ٢٠٢٥، نشرت إسلام آباد في المملكة العربية السعودية نحو ٨,٠٠٠ جندي، وسرباً من مقاتلات «JF-17»، ونظام دفاع جويّاً من طراز «HQ-9» صيني الصنع، حيث يتم تشغيل المعدات من أفراد باكستانيين وتمويلها من الرياض (Arab Center Wash-ington DC, 2026)

يرى Cyril Widdershoven أن اللافت للنظر في الاتفاقية أن هذه الدول الثلاث تعمل الآن على إقامة ترتيب دفاعي إضافي، يقع رسمياً خارج إطار التحالفات الأميركية الرسمية. الرسالة الحقيقية التي انبثقت من اتفاق مكة من وجهة نظره، هي أن المشاركين لن يتخلوا بالضرورة عن واشنطن، لكنهم لم يعودوا يعتقدون أن الاعتماد عليها وحدها كاف لتوفير مظلة أمنية، أو القدرة على التنبؤ، أو الحرية

إقليمية مؤثرة أخرى؛ وهي تركيا تؤكد الرياض مكانتها باعتبارها رمز الاستقرار الإقليمي في وقت يُنظر فيه إلى القوتين الإقليميتين الرئيسيتين الآخرين، إيران وإسرائيل، على أنهما قوتان مزعزعتان للاستقرار (Atlantic Council experts, 2026).

من ناحية أخرى، كشف وزير الخارجية التركي عن أن الاستعدادات لإبرام الاتفاقية كانت جارية منذ أكثر من عامين. وقد تم الانتهاء من صياغة «اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المتبادل» بين الرياض وإسلام أباد في غضون أسابيع من الهجوم الإسرائيلي على قطر العام ٢٠٢٥، وربما كان هذا الهجوم أحد العوامل التي عجلت جزئياً بإبرامها. هذه التطورات مجتمعة تشير إلى أن طهران ليست الهدف من اتفاق مكة (Cheema & Murtiza, 2026).

بالمثل، لا يرى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بقائي، أي سبب للقلق من أن يكون الاتفاق الأمني الجديد موجهاً ضد بلاده. مشيراً إلى أن الاتفاق يُظهر تحولاً في نهج دول المنطقة تجاه الأمن، مع اعتماد أكبر على قدراتها الذاتية بدلاً من القوى الخارجية. يقول «أي خطة تستند إلى الحقائق الجيوسياسية والتاريخية للمنطقة، وتكون شاملة ومتكاملة، وتحدد العدو والتهديد بشكل صحيح، لديها فرصة للمساهمة في تعزيز الأمن ومنع عدم الاستقرار والانتهاكات من جانب العدو الصهيوني وحلفائه» (Reuters, 2026). تعتقد طهران أن الاتفاقية قد تعيد تشكيل البيئة الأمنية

الإقليمية بمشاركة بلاده. وهو ما أكدّه وزير الخارجية الإيراني «الأمن الإقليمي لا يمكن أن يُبنى دون إيران» (Iran MFA, 2026). الأمر الذي أكدّه رئيس وكالة أنباء البرلمان الإيراني مهدي رحيمي، في مقابلة على قناة الميادين، عن تلقي إيران دعوة للانضمام إلى «اتفاق مكة للدفاع المشترك»، وأن الدعوة قيد الدراسة في طهران.

ومع ذلك، تواجه طهران معادلة معقدة. من جهة، تؤكد الدول الثلاث أن الاتفاقية ليست موجهة ضدها. ومن جهة أخرى، تأتي الاتفاقية في سياق تصاعد التوتر بين الدول على ضفتي الخليج العربي. مع إدراك طهران أن تحول الاتفاقية إلى تحالف إقليمي واسع وفعال سوف يضعف قدرتها على استخدام سياسة «تعدد الجبهات» أو الاعتماد على «الوكلاء» الإقليميين. وعلى الرغم من كثرة الاجتهادات التحليلية للإجابة عن السؤال. ضد من هذا التحالف موجه؟ تم العثور على إجابة يمكن البناء عليها في كلمات مسؤول تركي نقلت عنه وكالة رويترز «أن الاتفاقية ذات طابع دفاعي بحث ومفتوحة لأي جيران إقليميين قد يرغبون في الانضمام إليها». وأضاف المسؤول، هذه الاتفاقية «لا تستهدف أي طرف أو تهديد بعينه». هذا يعني نظرياً أن الباب مفتوح أمام طهران للانضمام للاتفاقية. ومع ذلك، يسود تحليل عام أن الاتفاقية قد فُهمت على أنها رادع لمنع الهيمنة وسد الفراغ في حال قررت واشنطن الانسحاب من المنطقة، وموجه بشكل أساسي ضد دولتين، هما إيران

وإسرائيل. فالبيئة الأمنية فرضت نفسها بما في ذلك الحاجة إلى الدفاع المشترك لمواجهة التهديدات الصاروخية الإيرانية والتوترات المتعلقة بالممرات البحرية والطاقة. بالإضافة إلى حروب إسرائيل غير المنتهية وانتهاكها المستمر لسيادة الدول العربية، لذلك فإن إيران وإسرائيل تُعدان المتغيرات المؤثرة في تفسير الاتفاقية، حتى لو لم تكن «العدو المعلن» فيها.

٣:١:٤ تطورات تركيا

يشير تقرير نشره موقع Middle East eye بتاريخ ١٩ آب ٢٠٢٦ إلى أن تركيا أصبحت أكثر استقلالية في صياغة سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة، وبدأت تنظر إلى محيطها الإقليمي على أنه مجال مباشر لمصالحها الأمنية، يمتد ليشمل سورية والعراق ولبنان وليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والقوقاز وروسيا وإيران وأوروبا. ويضيف Altuwaijri إن من أهم التطورات الأخيرة في المنطقة أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل لم تعد مجرد خلاف سياسي، بل تطورت بسرعة لتصبح سلسلة من الصدامات الاستراتيجية، لا سيما حول سورية وشرق البحر الأبيض المتوسط.

من ناحيتها، تنظر إسرائيل إلى اتفاق مكة من عدسة تنامي الدور التركي السياسي والاقتصادي في المنطقة، وهو دور بدأت إسرائيل تستشعره بعد انهيار النظام السوري، وتتنظر إليه باعتباره تهديداً لمصالحها.

من ناحية، ترى إسرائيل أن تركيا تحاول عزلها اقتصادياً من خلال بناء تحالفات تستبعد الدور الإسرائيلي من الخريطة الاقتصادية التي كشف عنها الرئيس السابق بايدن في قمة العشرين المنعقدة في الهند بتاريخ ٩ أيلول ٢٠٢٢، والمعروفة باسم The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC) الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (CEMI) لبناء ممرات اقتصادية تبدأ من الهند وصولاً لأوروبا عبر دول الخليج على أن تصبح إسرائيل مركزاً تجارياً واقتصادياً لهذا المشروع، لمواجهة نفوذ الصين عبر ممر الحزام والطريق. على المستوى السياسي، تنظر إسرائيل بمزيد من الشكوك إلى الدور التركي الهادف لعزلها عن دول المنطقة، من خلال بناء تحالفات منها تحالف مكة الجديد، وتعزيز العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، ومنها مصر؛ إلى جانب توسيع نفوذها داخل سورية الجديدة.

ومع ذلك، يشدد المستوى السياسي في تركيا على أن هذا التحالف سيظل مفتوحاً لمشاركة كل الدول الصديقة الساعية إلى السلام والازدهار والاستقرار في المنطقة. يقول أردوغان: «إن الاتفاقية، التي تستند إلى مبدأ الردع الجماعي، ستعزز التعاون الأمني والدفاعي، وستدعم المشاريع المشتركة في مجال الصناعة الدفاعية، وستسهم في جهود مكافحة الإرهاب. مضيفاً: إن الاتفاقية «تؤكد أيضاً الحق في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة ١٥

من ميثاق الأمم المتحدة (Anadolu Agency, 2026). على هذا النحو، فإن اتفاقية مكة تمنح أنقرة فرصة لتعزيز حضورها في الخليج والعالم الإسلامي، وربط قوتها الصناعية الدفاعية بأسواق وشركات استراتيجية جديدة.

٣:١:٥ الطموح الباكستاني

تمثل باكستان الضلع الثالث للتحالف الناشئ بطابع مختلف. من ناحية، تُضفي على الاتفاقية بُعداً عسكرياً ملموساً، ومن ناحية أخرى، تضيف خبرة عملياتية متراكمة إلى جانب ميزة الردع النووي؛ مع توفير إطار مؤسسي لتعاون دفاعي أوثق وإمكانية الحصول على تمويل وتكنولوجيا بشكل أكبر؛ إلى جانب توسيع دورها الأمني في منطقة الخليج. لكن من المهم أيضاً ألا يُفهم ذلك على أن الاتفاقية قد أوجدت ما يمكن تسميته «مظلة نووية باكستانية» للدولتين الحليفين. فلا يوجد في البيانات الرسمية المنشورة ما يدعم وجود أي التزام نووي من هذا القبيل. بل على العكس، حرص الجانب السعودي على التأكيد مراراً أن هذه الاتفاقية لا تهدف إلى إشعال سباق تسلح نووي في المنطقة، ولا إلى تكوين كتلة طائفية سنية - كما يُقال.

وفي إطار التوتر القائم بين الهند وباكستان، يرى المفوض السامي الهندي السابق لدى باكستان، أجاي بيساريا، أن الاتفاق لن يكون له تأثير يذكر على الديناميات الأساسية للمواجهة بين الهند وباكستان. يقول بيساريا

لموقع (DW) «لا يقدم الاتفاق أي شيء يذكر يتجاوز الاتفاق الدفاعي السعودي الباكستاني الذي أبرم العام الماضي، وهو ترتيب ثبت أنه لم يكن له سوى قيمة رمزية بالنسبة لإيران والولايات المتحدة وإسرائيل، في وقت كانت فيه الرياض تشعر بالقلق من هشاشة المظلة الأمنية الأميركية». وفي حال اندلاع أزمة مستقبلية بين الهند وباكستان، أشار الدبلوماسي السابق إلى أنه لا يتوقع أن يغير الاتفاق موقف المملكة العربية السعودية بشكل جذري «بالنسبة للهند، هذا اتفاق يجب مراقبته، وليس اتفاقاً يستدعي القلق المفرط» (Krishnan, 2026). ومع ذلك، يبقى تحالف مكة، المبني على هوية إسلامية مشتركة، نبأً غير سارٍّ لنيودلهي. فبينما لا يستهدف الاتفاق الهند صراحةً، إلا إنه يُعيد تشكيل المشهد الإقليمي من خلال تعزيز القدرات العسكرية لباكستان، الخصم التاريخي للهند، التي خاضت معها أربع حروب منذ التقسيم عام ١٩٤٧. ويُعزّز هذا الاتفاق علاقات باكستان مع تركيا، الدولة المعادية للهند، التي لطالما دعمت مزاعم إسلام آباد بشأن منطقة كشمير المتنازع عليها. وفقاً لتقرير صحيفة الليموند الفرنسية.

٣:٢ لماذا اتفاقية ثلاثية وليست عربية؟

على الرغم أن معاهدة الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠ لا تزال قائمة، فإن غياب تفعيلها على أرض الواقع دفع الدول العربية إلى البحث عن أطر أكثر مرونة وقابلية للتطبيق. قد يبدو للوهلة

الأولى أن وجود معاهدة الدفاع العربية يجعل إنشاء أي اتفاق جديد أمراً غير ضروري. لكن الحقيقة تكشف عن أن المشكلة لا تكمن في غياب الإطار القانوني، بل في صعوبة تحويل هذا الإطار إلى أفعال ملموسة. فالواقع أن المعاهدة العربية تنص صراحة على أن أي اعتداء يطال دولة عضواً يُعتبر اعتداءً على جميع الدول الأعضاء، وتدعو إلى تنسيق القوات المسلحة، وإعداد الخطط العسكرية المشتركة، وإنشاء لجنة عسكرية دائمة. بل إن بعض الوثائق العربية الحديثة أكدت مجدداً هذا المبدأ، مشيرة إلى أن الاعتداء على أي دولة عربية هو اعتداء على الجميع وفقاً لنصوص المعاهدة. وضوح هذه النصوص كافٍ لعدم التوجه لتوقيع معاهدات دفاع موازية.

لكن على الرغم من صراحة النصوص، فإن التطبيق الفعلي للمعاهدة مجمد أو يكاد. تشير الأدبيات المتخصصة في هذا المجال إلى أن أزمة الأمن الجماعي العربي جوهرها، الخلط القائم بين مبدأ سيادة الدول من ناحية، وفكرة العمل الجماعي المشترك من ناحية أخرى؛ هذه الإشكالية تتفاقم بفعل ضعف الثقة بين الدول الأعضاء، وغياب الإرادة العربية المشتركة اللازمة لتحقيق التنسيق الفعال. وقد توصلت العديد من الدراسات التي تناولت أداء جامعة الدول العربية إلى أن هذا الصراع المستمر بين السيادة الوطنية والانتماء القومي العربي قد أسهم بشكل مباشر ليس في تغييب معاهدة الدفاع المشترك، بل امتد لإضعاف دور جامعة الدول العربية ومؤسساتها، وجعلها غير قادرة على

الاضطلاع بدورها كإطار جامع للأمن القومي العربي على النحو المطلوب. وهنا يمكن تحديد خمسة أسباب تجعل اتفاقية مكة أكثر قابلية للتنفيذ مقارنة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك:

أولاً: محدودية أطراف الاتفاقية: ثلاث دول فقط تعني أن عملية اتخاذ القرار ستكون أكثر سرعة من إطار عربي واسع يضم عدداً كبيراً من الدول ذات المواقف والتوجهات المختلفة.

ثانياً: تباين المواقف العربية من القضايا الإقليمية والدولية: الخلافات العربية أو حالة عدم التجانس في إطار سياسة موحدة تجاه العديد من الدول والقضايا العالمية بما فيها (إيران، إسرائيل، تركيا، الولايات المتحدة، روسيا، الصين، سورية، اليمن...) تجعل الاتفاق على عقيدة أمنية موحدة وحتى الحد الأدنى من الخطوط الحمراء أمراً شديداً الصعوبة.

ثالثاً: عضوية تركيا وباكستان: هذا يعني أن الاتفاقية ليست عربية بالمعنى الضيق؛ بل تأخذ مسار ترتيب أمني إسلامي بمركز عربي. هذا يشكل رافعة لتعزيز القوة دون الحاجة إلى انتظار توافق عربي

شامل قد لا يحصل.

رابعاً: القدرات العسكرية: تمتلك كل

من أنقرة وإسلام أباد قدرات عسكرية وصناعية يمكن أن تضيف قيمة مباشرة للقدرات السعودية التي لا تقل عنها كثيراً في المستوى التكنولوجي والفني.

خامساً: تجاوز معضلة «التحالفات

الورقية»: أحد أهم دروس التجربة العربية أن وجود فائض النصوص لا يعني بالضرورة وجوب التنفيذ؛ والسمة السائدة هي العجز العربي المشترك بدلاً من الدفاع المشترك. لذلك ربما يكون اتفاق مكة محاولة لإعادة هيكلة التعاون من الأسفل إلى الأعلى؛ تعاون عسكري فعال أولاً، ثم توسيع الإطار السياسي والأمني والاقتصادي القائم أصلاً.

٣:٣ ماذا تعني الاتفاقية للأمن القومي العربي؟

يناقش عدد من المحللين هذه الاتفاقية انطلاقاً من مبدأ تشكيلها نقطة تحول نحو أمن إقليمي أكثر استقلالية، حيث تنتقل من مفهوم الأمن المستورد الذي يعتمد على الحماية الخارجية إلى مفهوم قائم على الشراكة والقدرات الذاتية. هذه الاتفاقية ينظر إليها باعتبارها بذرة قابلة للنمو والتوسع في وقت ينهار فيه النظام الدولي، بحيث تمتد لتشمل البحر الأحمر وشرق المتوسط

وشمال إفريقيا وصولاً إلى المشرق العربي. هذه الاتفاقية في حال توسعت على قاعدة مؤسسية فإنها ستوفر إمكانية بناء شبكة أمنية تمتد من الخليج إلى الأناضول وجنوب آسيا. ويمكن لهذه الشبكة أن تتطور على مدى خمس مراحل متتالية، تبدأ بالتعاون الثلاثي، إلى إنشاء آليات دائمة للتنسيق السياسي والعسكري. بالتزامن مع بناء منظومة إنذار مبكر ودفاع جوي وصاروخي. وتطوير الصناعات الدفاعية المشتركة. عند هذه النقطة، يمكن أن نصل إلى المرحلة الخامسة بكل ثقة المتمثلة بفتح باب العضوية إلى دول عربية وإسلامية مختارة. الدول الثلاث الموقعة على الاتفاق تمتلك من الإمكانيات والموارد إلى جانب الإرادة السياسية ما يمكنها من بناء المراحل الخمس بفترة زمنية قياسية. يمكن للسعودية أن توفر التمويل والمنشآت اللازمة، بينما تساهم تركيا بالتكنولوجيا والصناعات الدفاعية، في حين تضيف باكستان خبرتها المتراكمة في مجالات التشغيل والتدريب والعمليات الجوية. وبناءً على ذلك، قد يتحول ما يعرف باتفاق مكة من مجرد «اتفاق دفاع» تقليدي إلى نواة حقيقية لنظام أمني إقليمي جديد. يشير أحد المحللين في معهد الشرق الأوسط إلى أن أي بنية دفاعية عربية إسلامية تتصف بالفعالية ستؤدي بالضرورة إلى إعادة تعريف ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط برمتها (Middle East Institute, 2026).

٤:١ الاتفاقية والقضية الفلسطينية

وفقاً للنصوص المعلنة، فإن الاتفاقية لم يرد فيها التزام مباشر تجاه فلسطين. ومع ذلك، فإن الدول الثلاث من حيث المبدأ تلتزم التزاماً راسخاً في سياساتها الخارجية والداخلية بدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ وحقه في إقامة دولته المستقلة. وبالتالي؛ فإن تأثير هذه الاتفاقية سيكون مباشراً وذا أهمية بالغة. خاصة أن الرياض أطلقت مع فرنسا في آب العام الماضي ٢٠٢٥ مبادرة تنفيذ حل الدولتين، وما زالت تقود هذا الجهد لحشد مزيد من التأييد والدعم على المسرح الدولي. ضمناً، فإن قيادة العربية السعودية لحق فلسطين التاريخي يعني ببساطة انضمام تركيا وباكستان لهذه الجهود؛ وبالتالي حشد زخم دولي على نقطة مفصلية جوهرها أن استمرار الاحتلال لأراضي دولة فلسطين يشكل مصدراً رئيساً لحالة فقدان الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة، مما يستدعي النظر عن كثب في سياسات إسرائيل المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة.

من ناحية أخرى، فإن الوثيقة المعلنة لا تتضمن التزاماً عسكرياً مباشراً بالدفاع عن فلسطين، وبالتالي ليس من الدقيق القول إن اتفاقية مكة هي «حلف عسكري لتحرير فلسطين»؛ لكن يمكن القول إنها تحمل إمكانيات استراتيجية تصب في صالح القضية الفلسطينية عند أربعة مستويات:

المستوى الأول: تعزيز الردع: كلما زادت قدرة الدول العربية والإسلامية على الدفاع عن نفسها؛ ارتفعت كلفة استخدام القوة ضدها. وهذا سيؤثر بصورة مباشرة على الحسابات الإسرائيلية.

المستوى الثاني: خفض الاختلال في ميزان القوة القائم: تتمتع إسرائيل بتفوق نوعي مصدره الولايات المتحدة. في المقابل، إذا نجحت اتفاقية مكة في بناء قدرات مشتركة، فإنها قد تقلل تدريجياً من الاختلال في الميزان.

المستوى الثالث: تعزيز القدرة السياسية على دعم فلسطين: فالقوة العسكرية لا تستخدم بالضرورة في الحرب؛ فقد تستخدم في الردع والتفاوض والضغط السياسي. والدولة التي تمتلك قدرة على حماية مصالحها تتمتع باستقلالية أوسع في قراراتها الخارجية وتصبح أكثر قدرة على فرض أجندتها الوطنية والإقليمية بفعل توفر عناصر القوة الشاملة.

المستوى الرابع: إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل: تمثل الاتفاقية فرصة سياسية كبيرة في جعل القضية الفلسطينية جزءاً من مفهوم الأمن الإقليمي. فالأمن العربي لن يكون مكتملاً إذا استمر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وقد أكدت المواقف العربية والإسلامية خاصة الموقف السعودي، على أنه لن يكون هناك تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، دون أن تعترف الأخيرة بالدولة الفلسطينية المستقلة وحقوق الشعب الفلسطيني. ومع إعلان مكة سيتعزز الموقف السعودي بدولتين إسلاميتين لهما نفوذهما

وتأثيرهما في الإقليم والعالم.

وفي حال توسعت الاتفاقية لتشمل منظومة إقليمية شاملة، فإن إسرائيل ستواجه تحديات أكبر تتجاوز التعامل مع دول منفردة، لتصبح أمام تحالفات إقليمية ذات ثقل اقتصادي وعسكري وسياسي متزايد. يفرض عليها إعادة مراجعة شاملة لحساباتها.

وفقاً لمحلل في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن أي تنسيق دفاعي إقليمي موسع سيضطر إسرائيل إلى مراجعة حساباتها الاستراتيجية بشكل شامل، مما يعكس أهمية التحولات الإقليمية في تشكيل سياسات الدول وتوجهاتها المستقبلية بعيداً عن إسرائيل. في هذا السياق، أشار كل من Guzansky & Lindenstrauss

من مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن هذا الاتفاق يطرح تحدياً معقداً أمام إسرائيل، وحذرا من السيناريو الأكثر إثارة للقلق لكل من إيران وإسرائيل وهو أن تؤسس الدول الثلاث آليات القيادة والتنسيق، وتجري تدريبات ثلاثية منتظمة، وتدمج أنظمة الدفاع الجوي، وتوسع نطاق التعاون الاستخباراتي، وتطور صناعات دفاعية مشتركة، هذا الإطار قد يكتسب تدريجياً قدرات عسكرية جوهرية من شأنها تقييد هامش المناورة لكل من إيران وإسرائيل؛ ويضيف الباحثان سيكون من الخطأ، إسرائيلياً، اعتبار كل تقارب عسكري بين دول مسلمة تحالفاً معادياً لإسرائيل، لكن سيكون من الخطأ أيضاً، وبالقدر نفسه، تجاهل التداعيات المحتملة للاتفاق خاصة إذا انضمت

إلى هذا الإطار دول عربية، أو إسلامية أخرى في المستقبل، مثل مصر، هذا التحالف يمكن أن يتحول من ثلاثي إلى نواة لمنظومة أمنية إقليمية جديدة (INSS, 2026). لكن بشرط؛ ألا تتحول الاتفاقية إلى مجرد إطار أمني مؤقت ينتهي أو يتجمد تلقائياً مع زوال التهديدات الأمنية الناجمة عن الحرب على إيران. إذا حدث ذلك، فإن الاتفاقية ستخدم إعادة ترتيب القوة الإقليمية العربية والإسلامية وستتحول بالضرورة إلى رافعة للقضية الفلسطينية في كل المسارات السياسية والدبلوماسية.

٥:١ الموقف الأمريكي والإسرائيلي

٥:١:٥ الموقف الأمريكي

رحبت واشنطن بالاتفاقية، واعتبرتها جزءاً من «تقاسم الأعباء الأمنية» (Reuters, 2026). وأشاد الرئيس ترامب بالاتفاقية، واعتبرها خطوة «جريئة وكبيرة ومهمة»، وأشاد بقدرة السعودية وتركيا وباكستان على الدفاع عن أنفسها، واعتبر الاتفاق تعبيراً عن التقارب في الشرق الأوسط. وتؤكد التقارير الإعلامية التي نقلت تصريحاته أن واشنطن لم تتعامل معها باعتبارها تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية. ويرى محلل في (بروكينغز) أن: «الولايات المتحدة لم تعد ترغب في أن تكون الضامن الأمني الوحيد في الشرق الأوسط» (Brookings Institution, 2025). ضمن هذا السياق، يمكن قراءة الموقف الأمريكي بثلاث فرضيات:

تمتلك الصناعة العسكرية، وباكستان تمتلك القدرة النووية. اجتماع هذه العناصر في إطار دفاعي واحد يمثل، من منظور إسرائيلي، تطوراً لا يمكن تجاهله.

المستوى الثاني: القلق من التحول الجيوسياسي: لطالما اعتمدت إسرائيل على تفوقها العسكري وعلى العلاقات الثنائية مع الدول العربية. أما ظهور ترتيبات أمنية جماعية مستقلة فقد يضعف النموذج القائم على العلاقات الثنائية.

المستوى الثالث: الخوف من إعادة مركزية القضية الفلسطينية؛ إذا أدى الاتفاق إلى تعزيز التنسيق بين السعودية وتركيا وباكستان، فقد تصبح القضية الفلسطينية جزءاً من ترتيبات الأمن الإقليمي بدل أن تبقى ملفاً تفاوضياً منفصلاً. وهذا قد يرفع كلفة السياسات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. لكن لا ينبغي المبالغة. فالاتفاقية في صورتها الحالية لا تعلن إسرائيل عدواً، والدول الثلاث لم تعلن أنها ستستخدم القوة ضد إسرائيل. ومن ثم فإن القراءة الأكثر دقة هي أن إسرائيل ستتعامل معها بوصفها مؤشراً على تغير محتمل في البيئة الاستراتيجية، وليس بوصفها تحالفاً عسكرياً معادياً مكتمل الأركان.

الفرضية الأولى: تقاسم أعباء الأمن: قد ترى واشنطن أن الدول الإقليمية يجب أن تتحمل جزءاً أكبر من تكلفة الدفاع عن نفسها. وهذا يتفق مع اتجاه أميركي طويل الأمد نحو دفع الحلفاء إلى تحمل أعباء أكبر.

الفرضية الثانية: بناء توازن إقليمي؛ قد ترى واشنطن في الاتفاقية وسيلة لتشكيل قوة إقليمية يمكنها مواجهة التهديدات دون تدخل أميركي مباشر.

الفرضية الثالثة: الاحتواء غير المباشر: يمكن للولايات المتحدة أن تدعم نشوء منظومة إقليمية تكون في الوقت نفسه قادرة على احتواء إيران، من دون أن تتحمل واشنطن وحدها تكلفة المواجهة.

ومن هنا، فإن الترحيب الأميركي لا يعني بالضرورة أن واشنطن تريد قيام «ناتو إسلامي مستقل». بل قد يعني العكس: واشنطن تقبل بقدر من الاستقلال الأمني الإقليمي طالما بقي ضمن حدود لا تهدد مصالحها الاستراتيجية.

٥:١:٢ الموقف الإسرائيلي

ترى إسرائيل في الاتفاقية تحولاً محتملاً في ميزان القوى. وقد صرح مسؤول أمني إسرائيلي سابق بأن: «القلق الحقيقي ليس في النصوص، بل في إمكانية تحولها إلى بنية عسكرية فعلية» (Israel Policy Forum, 2026). إسرائيل قد تنظر للاتفاقية من خلال ثلاثة مستويات.

المستوى الأول: القلق من تزايد القدرة العسكرية: السعودية تمتلك الموارد، تركيا

الخاتمة

تجاوزت اتفاقية مكة، منذ لحظة توقيعها، حدود الاتفاقيات العسكرية التقليدية. فهي تعكس تحولاً أعمق في التفكير الاستراتيجي لدى دول إقليمية وازنة، باتت تدرك أن النظام الأمني الذي يقوم على الاعتماد الكامل على قوة خارجية لم يعد كافياً لضمان الأمن في بيئة إقليمية شديدة السيولة؛ «من الأمن المستورد إلى الأمن الإقليمي»، لكنها لا تزال في مرحلة الاختبار الاستراتيجي.

قيمة الاتفاقية لن تحددها مراسم التوقيع، ولا البيانات السياسية ولا الموقع الروحي والديني، ولا التشبيهات بحلف الناتو، وإنما ستحددها قدرتها على إنتاج الردع؛ وهنا تكمن نقطة التحول. إذا بقيت الاتفاقية في مستوى البيانات، فإنها ستندمج في قائمة طويلة من الترتيبات الأمنية التي امتلكت الشرعية ولم تمتلك القدرة. أما إذا انتقلت إلى بناء منظومة إنذار مبكر، وقيادة مشتركة، ومناورات، وصناعة دفاعية، ودفاع جوي وصاروخي، وتكامل استخباري وسيراني، فإنها ستتحول إلى واحدة من أهم التحولات في تاريخ الأمن الإقليمي الحديث. ومن هذه الزاوية، فإن اتفاقية مكة ليست نهاية مشروع؛ بل بداية اختبار استراتيجي.

تخدم الاتفاقية القضية الفلسطينية بشكل مباشر على كل المستويات السياسية والدبلوماسية، خاصة في المحافل الدولية وعبر عواصم العالم. بالنظر للموقف الثابت والداعم

لهذه الدول لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وتزداد أهمية هذه الاتفاقية مع زيادة الزخم الدافع نحو تحريك المبادرة السعودية الفرنسية الداعية لتنفيذ حل الدولتين التي أطلقتها الرياض العام الماضي ٢٠٢٥.

التقدير الأرجح أن اتفاقية مكة لن تتحول في المدى القصير إلى «ناتو إسلامي» كامل، لكنها ستتحج، إذا حافظت الأطراف على الإرادة السياسية، نحو منظومة دفاع إقليمية مرنة متعددة المستويات. وسيكون نجاحها مرهوناً بثلاثة اختبارات: اختبار القدرة العسكرية، واختبار الاستقلال الاستراتيجي، واختبار فلسطين وهو الأهم سياسياً. فإذا تمكنت الدول الثلاث من تحويل الاتفاقية من مجرد آلية لحماية أعضائها إلى جزء من رؤية أوسع لإعادة بناء الأمن الإقليمي، فإنها قد تفتح الطريق أمام تحول تاريخي من أمن المنطقة بالوكالة إلى أمن المنطقة بالشاركة، ومن الرد على التهديد إلى منع الحرب، ومن إدارة القضية الفلسطينية إلى إدماجها في بنية الأمن الإقليمي. وعندها فقط يمكن القول إن «اتفاقية مكة» أصبحت مشروعاً غير مسبوق في المنطقة، ليس لأنها أول اتفاقية للدفاع المشترك، وإنما لأنها قد تكون أول محاولة حديثة لبناء توازن أمني إقليمي يجمع القوة العربية والقدرة التركية والردع الباكستاني في إطار سياسي واحد قادر على إنتاج ردع فعلي. وهذا ما تتطلع إليه الشعوب العربية والإسلامية.

- Cassar, C. (2024). Alliance Theory – Understanding the Formation and Maintenance of Social Ties between Groups. *Anthropology Review*. October 10, 2024. <https://anthropologyreview.org/anthropology-glossary-of-terms/alliance-theory-understanding-the-formation-and-maintenance-of-social-ties-between-groups/>
- Dar, A. et al. (2018). Alliances in international politics: a comparative study of kenneth waltzes and Stephen walt's theories of alliances. *Research Gate*, July 2018. https://www.researchgate.net/publication/326450115_alliances_in_international_politics_a_comparative_study_of_kenneth_waltz%27s_and_stephen_walt%27s_theories_of_alliances
- Walt, S. (1985). Alliance Formation and the Balance of World Power. *International Security*, Vol. 9, No. 4 (Spring, 1985), pp. 3-43. <https://www.rochelleterman.com/ir/sites/default/files/walt%201985.pdf>
- Lowe, et al. (2008). A Roberts 'Proposals for UN Standing Forces: A Critical History' in V Lowe and others (eds) *The United Nations Security Council and War: The Evolution of Thought and Practice since 1945* (OUP Oxford 2008) 99-130. <https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e270>
- Gew Strategic Web. (2026). The Middle East After the Iran–Israel War: Seven Strategic Transformations That Will Reshape the Region by 2030. 1 July, 2026.
- El-Husseini, S. (2026). The Saudi–Turkish–Pakistani Security Agreement: A preliminary assessment. *MEM*. August 15, 2026. <https://www.middleeastmonitor.com/20260815-the-saudi-turkish-pakistani-security-agreement-a-preliminary-assessment/>
- Widdershoven, C. 2026. The Mecca Agreement Is Not a New NATO. https://bluewaterstrategy.substack.com/p/the-mecca-agreement-is-not-a-new?utm_source=chatgpt.com
- Ya Libnan (2026). Why Saudi Arabia, Pakistan, and Turkey just signed a defense pact Aug 9, 2026. <https://yalibnan.com/2026/08/09/why-saudi-arabia-pakistan-and-turkey-just-signed-a-defense-pact/>
- Anadolu Agency. (2026). Statements by Turkish leadership on regional defense cooperation .Anadolu Agency. 07 August 2026. <https://www.aa.com.tr/en/politics/turkish-president-says-mecca-joint-defense-agreement-targets-no-country-open-to-other-friendly-nations/4021327>
- Associated Press. (2026). Defense pact between Saudi Arabia, Turkey, and Pakistan described as defensive.
- Reuters, 2026. Turkey, Pakistan, Saudi Arabia defence pact technically same as NATO's Article 5, Turkish minister says. By Reuters. August 8, 2026. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/turkey-pakistan-saudi-arabia-defence-pact-technically-same-natos-article-5-2026-08-08/>
- Chatham House, 2025(. Saudi-Pakistan defence pact: What are the implications for regional power and security? <https://www.chathamhouse.org/events/all/open-event/saudi-pakistan-defence-pact-what-are-implications-regional-power-and-security>
- Aboudouh, A. (2026). Should Egypt join the Mecca Pact? Chatham House, 2026. <https://www.chathamhouse.org/2026/08/should-egypt-join-mecca-pact>
- Santos, E. (2026). Saudi Arabia–Turkey–Pakistan Defense Pact: Is It a New “Islamic NATO”? *Diplomacy and Law website*, 2026. <https://www.diplomacyandlaw.com/post/saudi-arabia-turkey-pakistan-defense-pact-is-it-a-new-islamic-nato>
- Polsci. Institute. Balance of Power Theory: Mitigating Conflict in Realist International Relations. Last updated on: August 16, 2025. <https://polsci.institute/international-relations/balance-of-power-theory-international-relations/>
- Britannica, Balance of Power, International Relations. <https://www.britannica.com/topic/balance-of-power>

- Arab Center Washington DC. (2026). Diversification Without Substitution: What the Mecca Joint Defense Agreement Offers Saudi Arabia. <https://arabcenterdc.org/resource/diversification-without-substitution-what-the-mecca-joint-defense-agreement-offers-saudi-arabia/>
- Landrin, S. (2026). India weakened by defense pact between Pakistan, Saudi Arabia and Turkey. *Lemondé*, 13 Aug. 2026. https://www.lemonde.fr/en/international/article/2026/08/13/india-weakened-by-defense-pact-between-pakistan-saudi-arabia-and-turkey_6756440_4.html?srltid=AfmBOopH0FMFp6e0nfXZUmU60nGF-3KNFtxuAvp-ijF0Dpjn0-xA2PWR
- Israel Policy Forum. (2026). Security implications of emerging regional alliances.
- Kissinger, H. (2012). Idealism and Pragmatism in the Middle East <https://www.henryakissinger.com/articles/idealism-and-pragmatism-in-the-middle-east/>.
- Reuters. (2026). Saudi Arabia, Turkey, and Pakistan sign defense pact.
- Saudi Press Agency. (2026). Makkah Joint Defence Agreement official statement. <https://www.spa.gov.sa/en/N2649227>
- Cheema, Q, Murtiza, M. (2026). Despite US War on Iran, This Pact Could Reshape the Middle East. *Inkstick media*. August 22, 2026. <https://inkstickmedia.com/despite-us-war-on-iran-this-pact-could-reshape-the-middle-east/>
- Reuters (2026). Iran says no reason to fear Pakistan-Turkey-Saudi security pact. 10 August 2026. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/iran-says-no-reason-fear-pakistan-turkey-saudi-security-pact-2026-08-10/>
- Krishnan, M. (2026). Should India worry about the Saudi-Pakistan-Turkey pact? *DW web*. 18 August 2026. <https://www.dw.com/en/india-pakistan-turkey-saudi-arabia-mecca-defense-military-spending-drones-iran/a-78415444>
- Altuwaijri, A. (2026). Mecca agreement: Why Saudi Arabia, Turkey and Pakistan teamed up. *MEE* 19 August 2026. <https://www.middleeasteye.net/big-story/mecca-agreement-why-saudi-arabia-turkey-and-pakistan-teamed-historical-moment>
- Atlantic Council experts. (2026). Why Saudi Arabia, Pakistan, and Turkey just signed a defense pact. *Atlantic Council experts*. <https://www.atlanticcouncil.org/dispatches/why-saudi-arabia-pakistan-and-turkey-just-signed-a-defense-pact/>

المراجع العربية

موقع العربي الجديد. التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك ١٩٥٠.

- <https://www.alaraby.co.uk/maaref/events/13-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-1950>

فريق العمل الخليجي المشترك المختص بدراسة وبحث إنشاء منظومة الإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية يعقد اجتماعه الـ ٣٧. الموقع الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي على الإنترنت. ٤ شباط ٢٠٢٦.

<https://www.gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news-2026-2-4-2.aspx>